مجلة الأصالة للدراسات والبحوث
Al Assala Journal for studies & Researches
مجلد 04 عدد 07 سنة 2021
ISSN 2710-8538
EISSN 2800-1508

مقارنة بين الخطاب السياسي الألماني والأمريكي الشرعية السياسية وعلاقتها بالخطاب السياسي: قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية [1933–1945م]

The political legitimacy and its relationship to political speech: A comparative study between the German and American political speech before and during WW2 [1933–1945]

نبيل كحلوش *[1]

[1]جامعة أريس الأمريكية AREES- USA

nabilkahlouchenabil@gmail.com

تاريخ إرسال المقال 30 -04- 2022 . تاريخ مراجعة المقال 11-07-2022. تاريخ نشر المقال30-07-2022

الملخص:

يتمكن القادة من إنفاذ سياساتهم عبر نيلهم أولا للقَبول العام الذي يحتضن مشاريعهم وبرامجهم السياسية، ويمثل هذا القبول ميثاقا معنويا أو عقدا اجتماعيا يحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم يتجلى على شكل (شرعية سياسية) ينالها القادة من شعوبهم بواسطة أساليب قانونية وإجراءات مؤسساتية معينة. ولكن قد لا تكون الآليات القانونية كافية لتفسير الشرعية السياسية التي تتمتع بها الأنظمة، فيظهر الخطاب السياسي كمتغير أساسي بإمكانه تحليل كيفية تأثُّر الشرعية السياسية بمعطيات أخرى. يرافع الخطاب السياسي من أجل الاستقطاب والإقناع الجماهيري انتصارا لمفاهيم وأفكار ومشاريع يتبناها القادة. ويتضمن الخطاب حينها أساليب عدة كالتلاعب والبروباغاندا والاتصال لكي يحقق أهدافه المرسومة. فإشكالية الدراسة هي البحث عن الكيفية التي يمارس بها الخطاب السياسي تأثيره على توليد الشرعية السياسية، أين تفترض أساسا أنه قادر على اختراق وتجاوز الآليات القانونية ليكون تأثيره أكثر نفوذا. وتبرز أهمية الدراسة في وضع الخطوط الفاصلة بين الخطاب والشرعية بما يساعد المتلقي على تشكيل الوعي بهما دون الوقوع في المغالطات والتضليل. تم الاعتماد على المنهج التاريخي المقارن لاستخلاص دروس التجربتين الألمانية والأمريكية في الخطاب السياسي قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية لكونهما تجربتين رائدتين في المجال.

Résume :

Les dirigeants et les élites qui gouvernent sont capables de mettre en œuvre leurs projets et leurs politiques avec l'acceptation social générale qu'ils obtiennent de peuple. L'acceptation générale est un pacte moral ou un contrat social qui définit la nature de la relation entre le gouvernant et le gouverné. Ce pacte qui représente la légitimité politique qui passe par des instruments juridiques et des procédures institutionnelles. Cependant, les mécanismes juridiques peuvent ne pas être suffisants pour expliquer la légitimité politique des régimes, de sorte que le discours politique apparaît comme une variable essentielle qui analyse comment la légitimité politique est affectée par d'autres facteurs. Le discours politique vise à persuader les masses de triompher des concepts, des idées et des projets des dirigeants. Le discours politique comprend de multiples instruments telles que la manipulation, la propagande et la

communication politique afin d'atteindre les objectifs visés. La problématique de l'étude est de rechercher comment le discours politique affecte l'acquisition de la légitimité politique. L'étude suppose que le discours politique peut affecter la légitimité politique plus que les mécanismes et les instruments

* المؤلف المراسل: نبيل كحلوش nabilkahlouchenabil@gmail.com

juridiques. L'importance de cette étude est de fixer les limites entre le discours politique et la légitimité politique pour aider à sensibiliser aux erreurs et à la manipulation politique. La méthode historique comparée a été retenue pour déduire les leçons historiques des expériences allemandes et américaines dans ce domaine.

الكلمات المفتاحية:

الشرعية السياسية– الخطاب السياسي– الخطاب الألماني النازي– الخطاب الأمريكي– الحرب العالمية الثانية.

مقدمة:

تأخذ مختلف الظواهر الاجتماعية طابعا يجمعها ويعطيها الصبغة الإنسانية لها وهو (التواصل). ومن بين ذلك الظاهرة السياسية التي تتميز بطابعها العام ورصيدها اللغوي وخلفيتها الفكرية وتفاعلها المستمر. هذا الذي يجعلها تتضمن تنافسا كبيرا بين مختلف الفاعلين واختلافا متباينا بين شتى الاتجاهات الفكرية، مما يعني أن كل طرف فاعل في الميدان السياسي يسعى تلقائيا إلى توظيف الخطاب الذي يضمن له تبعية جماهيرية له تمنحه الشرعية الكافية لاستخدام الوسائل المادية والمعنوية العامة للدولة من أجل تحقيق الأهداف التي يحددها. وهنا بالذات تظهر تلك المشكلة المركبّة التي تتعلق بكل من (الخطاب السياسي) من جهة و(الشرعية السياسية) من جهة أخرى، فإذا كانت الأخيرة هي الغاية القصوى التي ينشدها الأوّل، فهذا يعني أن المجال سيكون مفتوحا له لكي يوظّف وسائل متباينة جدا منها ما هو شرعي ومنها ما هو غير شرعي، مما يشكّل إحراجا من الناحية المنطقية حول مدى قابلية الشرعية أن تحتضن وسائل غير شرعية. وقد قدم التاريخ نماذج سياسية عدة تُظهر الكيفية التي انتهجها القادة في خطاباتهم السياسية من أجل تحقيق الشرعية الكافية لمساراتهم، وبالأخص في ألمانيا وأمريكا في الفترة الممتدة بين 1933م و1945م. أين كان أدولف هتلر يشغل أعلى منصب سياسي كمستشار ألمانيا وفرانكلين روزفلت يشغل منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الفترة التي وصلت فيها الخطابات السياسية والصراع على نيل الشرعية الكافية لاتخاذ الإجراءات المتعلقة بأكبر حرب في تاريخ الإنسانية –الحرب العالمية الثانية–إلى أوجّها.

– **الإشكالية** المطروحة وفق ما تقدم هي كالآتي:

ما دور الخطاب السياسي في عملية توليد الشرعية السياسية؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكن الاقتراب من مفهوم الشرعية السياسية؟
- ما هو الخطاب السياسي وأهم مميزاته وأساليبه؟
- بماذا تميز خطاب الشرعية السياسية في ألمانيا أدولف هتلر؟
- بماذا تميز خطاب الشرعية السياسية في أمريكا فرنكلين روزفلت؟
- ما هي أهم النتائج المستخلصة من مقارنة التجربة التاريخية للأنموذجين؟

- **الفرضيات:**

- لا توجد علاقة بين الخطاب السياسي كمادة استهلاكية متغيرة، والشرعية السياسية كجوهر قانوني ثابت.
- كلما كان الخطاب السياسي أنفذ تأثيراً، كان أنفذ من الآلية القانونية في توليد الشرعية.

- **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذا الموضوع على مستويين:

- المستوى الداخلي: إن الأزمة السياسية التي مرت عليها الجزائر منذ الانسداد السياسي سنة 2019م الذي بعث الحَراك الشعبي من بين الجماهير، قد كشفت عن أزمة الشرعية السياسية في النظام السياسي الجزائري وتناقض هذا الأخير حتى مع المبادئ الدستورية العليا للدولة وتوظيف مصطلح "الشرعية الثورية" بشكل أدى إلى ملاحظة جملة من التناقضات مثل التناقض بين الخطاب التاريخي من جهة والواقع التبعي للمستعمر التقليدي من جهة أخرى. فهذا يتطلب إذن إعادة تفكيك الظاهرة إلى متغيرين اثنين وهما (الخطاب السياسي) و(الشرعية السياسية) على حدة من أجل تقديم المفاهيم الصحيحة والواضحة والسليمة للبيئة السياسية الداخلية لتجنب الخلط والتمييع سواء المقصود أو غير المقصود في هذا المجال الذي يؤثر بشكل مباشر على الرأي العام الوطني.
- المستوى الخارجي: لقد شكلت الدعايات والخطب الجماهيرية جوهر الأنظمة السياسية على مر تاريخ الدول، وقد كانت الدعاية النازية من أكثرها تأثيرا وانتشارا في القرن العشرين، ولم يكن هناك طرف أكثر تأثيرا في الرأي العام الدولي رفقة الألمان سوى الأمريكيين الذين يعيش العالم اليوم في ظل زخمهم الإعلامي. وهذا يفرض إعادة دراسة أهم تجربة تاريخية للأنموذجين الألماني والأمريكي معا لتقديم العناصر الأساسية

التي شكلت الخطاب السياسي في كلتا الدولتين حتى يتسنى تشكيل وعي بالطريقة التي يؤثر بها الخطاب السياسي على الرأي العام ويستخلص منه الشرعية بطريقة غير مباشرة لتبرير إجراءات سياسية معينة قد تكون نتائجها صادمة للرأي العام نفسه.

- **أهداف الدراسة:**

- تبيان طبيعة العلاقة بين الخطاب السياسي والشرعية السياسية.
- معرفة دور الخطاب السياسي في شرعنة القرارات السياسية الحاسمة في الحرب العالمية الثانية.

- **أسباب الدراسة:**

لاختيار موضوع الدراسة أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- فأما الأسباب الموضوعية: فلأن مسألة الشرعية السياسية تمثل أهم مشكلة لأنظمة الحكم وبالأخص في الدول حديثة الاستقلال، مما يجعل أنظمتها السياسية تعوض ذلك النقص بتوظيف كل وسائل الخطاب السياسي مع كل ما يتضمنه ذلك من نقاط حرجة تتوجب النظر. فانطلاقا من ذلك فإن طرح هذه الدراسة في البيئة الجزائرية التي عانت من هذه الظاهرة هو سبب موضوعي كافٍ لاختيار الموضوع.
- أما الأسباب الذاتية: فقد شكلت التجربة الدعائية لألمانيا النازية مصدر تساؤل واستعجاب من طرف الباحث الذي يرى أن فترتها بين ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين هي أعلى درجات العبقرية الإعلامية للألمان أثناء الحرب وبالأخص في الجانب النفسي. ولإيمانه التام بأن الغلبة الأمريكية لم تكن سوى عسكرية في حين أن قوة الدعاية النازية بقت سائرة المفعول إلى يومنا هذا رغم كونها محظورة قانونيا في ألمانيا نفسها وحتى في العديد من وسائط التواصل الاجتماعي الحالية. فهذا كان سببا لدراستها من وجهة نظر الباحث.

- **الإطار النظري للدراسة:**

- نظرية الفضاء العام:

تفترض هذه النظرية أن هناك حيزا في الحياة الاجتماعية يجتمع فيه الأفراد بمختلف طبقاتهم وتوجهاتهم يتداولون فيما بينهم القضايا السياسية والاجتماعية على شكل خطابات بشكل تشاركي وشمولي يحوّلها في الأخير إلى رأي عام يؤثر في صناع القرار الرسميين. ويتميز هذا الفضاء بكونه يحمل مفهوما مختلفا عن (المكان) إذ لا يحصر هذه النقاشات والجدالات العقلانية في المؤسسات الرسمية للدولة بل في الأماكن العامة مثل المقاهي والساحات وكل ما

هو لا يخضع بالضرورة إلى السلطة البيروقراطية والمؤسساتية للدولة. وهذا الأمر هو نتيجة للسيرورة التطورية التي مرت عليها الطبقة البرجوازية منذ القرن الثامن عشر وفق المنظّر الألماني (يورغن هابرماس) والذي يعتبر من أهم المنظّرين الاجتماعيين لمفهوم الفضاء العام عبر كتابه (التحول الهيكلي في المجال العام: بحث في فئة من المجتمع البرجوازي).

- المقاربة السوسيوثقافية:

هذه المقاربة تشمل جانبين من التحليل: الجانب الإجتماعي، والجانب الثقافي. فبواسطتها يمكن تحليل الظواهر حسب امتدادها في المجتمع وثقافته، ومن خلال ذلك أيضا يمكن معالجة الظاهرة انطلاقا من جذورها النفسية والاجتماعية والدينية والعرقية ودراسة مجال تأثير هذه العوامل كلها في النسق المؤسساتي والخطاب السياسي للدولة وتوجهاتها الداخلية والخارجية.

- الإطار المنهجي للدراسة:

- المنهج الوصفي التحليلي:

يساعد هذا المنهج في معالجة الظاهرة عبر وصفها وتحليلها من كل الزوايا من أجل الإلمام بها والخروج بنتائج تتطابق مع الحالة المدروسة بكل تفرُّدها واستثنائيتها.وهذا يعني جمع مادة الدراسة ثم وضع المعلومات في إطار موضوعي يتم فيه وصفها ومن ثم تحليلها واستخراج الملاحظات الهامة التي تساعد في الوصول إلى النتائج.

- المنهج التاريخي المقارن:

يعتبر عدم الإلمام بتاريخ موضوع الدراسة سيكون العائق الأول في فهم جوهر الحالة وأسبابها الحاضرة وكذلك يحد من القدرة على الإستشراف، إذ الوحدات الزمنية الثلاث برغم اختلافها إلى أنها مترابطة من زاوية صيرورتها الوجودية.كما أنّ تبيان أوجه الشبه والإختلاف يُمَكّنُ الباحث من كشف حقيقة الظاهرة ومعرفة الأسباب التي جعلتها تؤولُ نحو وضع معيَّن عبر مقارنتها بظاهرة أخرى من النوع نفسه. فبهذا تفيد المقارنة في الوقوف على مواطن التداخل والترابط ومكامن الإختلاف مما تساعد على الخروج بملاحظات علمية يمكن الإستفادة منها في نقد وتقييم وتقويم الحالة المدروسة.

- تقسيم الدراسة:

1. المحور الأول: مدخل مفاهيمي للشرعية السياسية والخطاب السياسي.

1 .1 أولا: تعريفات الشرعية السياسية.

1 .2 ثانيا: الخطاب السياسي: مفهومه وأساليبه وعلاقته بالشرعية السياسية.

2. المحور الثاني: مقارنة بين خطاب الشرعية في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

2 .1 أولا: الشرعية السياسية والخطاب السياسي في ألمانيا النازية.

2 .2 ثانيا: الشرعية السياسية والخطاب السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

1. المحور الأول: مدخل مفاهيمي للشرعية السياسية والخطاب السياسي.

1.1 أولا: تعريفات الشرعية.

تعتبر الشرعية الجوهر القانوني للعمل السياسي، ولا ينفك الرابط بين القانون والسياسة إلا وانفكت عرى الشرعية، "بمعنى أن الشرعية هي تلك العلاقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم والمتضمنة للتوافق والتطابق بين النهج السياسي للحُكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين".[1]

ورغم تعدد المفاهيم وزوايا النظر في تحديد مفهوم الشرعية وصياغة تعريف لها إلا أن الشيء الملاحظ في أغلبها أنها ترتكز على مفهوم "الشعب" في بناء هذا الأمر. إذ يرتبط مفهوم الشرعية من الناحية المنطقية بعلة وجود الدولة، فطبيعة مهام هذه الأخيرة نشأت من الناحية التاريخية أيضا من حاجة الأفراد إلى إطار ينظّمُ وجودهم الجماعي مما يعني "أن أفراد الشعب هم الذين يشكلون المصدر الطبيعي لنشوء الدولة وعلة وجودها وهذا يجعلهم بالضرورة مصدر الشرعية السياسية لأي نظام يمارس السلطة عليهم".[2]

يمكن العودة إلى التأصيل الاصطلاحي للشرعية في التراث الفكري الإسلامي وبالضبط عند ابن خلدون الذي اجتهد في صياغة فكرة الشرعية بالقول:

[1]: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1993م، ط2، ص451.

[2]: محمد جمال يحياوي، **حول الطبيعة البشرية والنظم السياسية**، دار المعرفة، الجزائر، 1990م، ص144.

"اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كان المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر فيأمر نفسه، وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري".[1]

تنكشف من خلال هذا التعريف ملاحظتين:

الأولى وهي أن (الشرعية) تقابلها (البيعة) أو (العهد) بالنسبة للاصطلاح الخلدوني، والثانية هي أن تشبيه نيل الشرعية بين الحاكم والمحكوم بعملية البيع بين البائع والمشتري هو للتأكيد على أن الأمر يَقَع بالتراضي بين الطرفين مما يشير إلى عمق وقوة هذه العلاقة ما دامت قائمة على التراضي لا على العدوان والغدر.

وفي التاريخ المعاصر فإن هناك من يعرّف الشرعية بصيغ أخرى، فمثلا يرى (سعد الدين ابراهيم) بأن "جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، ويمارس القوة أيضا. وبالتالي فالشرعية هي قبول المحكومين وليس إذعانهم، لحق فرد أو مجموعة أفراد في أن يمارسوا السلطة عليهم".[2]

أما في الفكر الغربي فإن هناك اتجاهات أخرى تأخذ معايير مختلفة في تحديد مفهوم الشرعية، فأولا من حيث المصطلح وجذوره اللغوية فإن "كلمة (شرعية Legitimacy) هي ذات أصل لاتيني هو: Legitimus استخدمه الرومان لمعنى التطابق مع القانون، ومع عصر النهضة أصبح يعبر عن الوعي الخلاق والوعي الجماعي. ويعتبر جون لوك أول من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة، وبعدها تطور المفهوم في العصور الحديثة، ليصبح تعبيرا عن اختيار وتقبل المحكومين للحاكم والنظام السياسي، حيث أصبح عنصر الاختيار والرضا عناصر أساسية لمفهوم الشرعية".[3]

يعرف (جورج بيردو George Burdeau) الشرعية بأنها "تأسيس السلطة عن طريق تبرير الخضوع لها".[4]

أما (ماكس فيبر Max Weber) فيرى "أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، وأكثر أنواع التأييد استقرارا هو ذلك النوع المستمد من إيمان

1: عبد الرحمن بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار القلم، بيروت، ط11، ص209.

2: سعد الدين ابراهيم، علي الدين هلال، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م، ص404.

3: حسين عبد القادر، "**الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية– الواقع والمأمول**"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، (المجلد 06، العدد 02، 2017م)، ص160.

4: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص451.

الأفراد بأن واجبهم قبول وطاعة الحاكم، والالتزام بأهداف النظام السياسي كما لو كانت مطابقة لمبادئهم وقيمهم".[1]

في حين يذهب (كارل دوتش Karl W. Deutsch) إلى القول بأن "مقومات الشرعية تتضمن وعدا من الحاكم بأن لا يؤدي نحو قيمة من القيم إلى التناقض مع تحقيق القيم الأخرى أو الحيلولة دون تحقيقها أما كيفية الوصول إلى السلطة فهي تعالج فقط المعنى الضيق للشرعية (..) وأن الشرعية تتحقق بوجود نوع من الرضا الشعبي المجتمعي، ويكون الحكم وأسلوب العمل والنشاط السياسي يتماشى واعتقادات وطبيعة الناس بصفة عامة، ويكون منسجما والقيم التي تحكم المجتمع".[2]

ما يمكن ملاحظته في بعض التعاريف الغربية أن فكرهم قد ركز على مفهوم (القيم) و(الإقناع الجماهيري) في تحديد الإطار المفاهيمي للشرعية السياسية أكثر مما ركز على الآليات التي تحقق ذلك. وهذا يحمل دلالة مفادها أن المجتمع الغربي بعد عصر النهضة، كانت القيم الفلسفية التي اكتسبها من أعمال منظّريه الفلسفيين والأخلاقيين والسياسيين هي الأساس الذي يشكل رؤيته الكونية ورصيده المعنوي، ورمز القطيعة بين العصور الوسطى والعصور التي ستليها كعصر الأنوار والنهضة العلمية والصناعية وصولا إلى التاريخ المعاصر. مما يعني أن مقياس شرعية الأنظمة السياسية من عدمها هو مدى تلاؤمها بالدرجة الأولى مع تلك القيم المكتسبة التي تسيطر على جموع الجماهير الغربية.

انطلاقا من كل ما سبق يمكن الاجتهاد في صياغة تعريف لمفهوم (الشرعية) يجمع بين الجوانب الإجرائية من جهة والقيمية من جهة أخرى كالآتي:

"تمثل الشرعية السياسية ذلك الوضع القانوني المستقر الذي ينظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم أين يكون فيه الطرفين مقتنعان بأن القيم المجتمعية المشتركة بينهما لا تزال محافظا عليها وفق العهد المبرم بينهما الشاملللكل المسار بداية من تنظيم الوصول إلى السلطة ثم آليات العمل فيها إلى غاية التنازل عنها أو تغييرها".

فوفق هذا الاجتهاد يمكن تحديد مميزات الشرعية السياسية كالآتي:

[1]: حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص162.

[2]: بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م، ص82.

- أنها ذات طابع قانوني وتنظيمي واضح للعيان وليست تعسفية.
- أنها تشاركية بين الحاكم والمحكوم وليست انفرادية.
- أنها قَيمية، إذ لا تتضارب القيم العليا للحاكم مع القيم العليا للمجتمع المحكوم بل تتوافقان.
- أنها ليست ثابتة بل متحركة بمدى التزام الحاكم بالعهد القانوني المبرم. وهذا يزيح عن الشرعية ذلك الفهم الجامد الذي يختزلها في مجرد استنفاد الحاكم للإجراءات القانونية المتعلقة بالوصول للسلطة. فالنظام السياسي يكون شرعيا أو غير شرعي حسب التزامه بالقانون الذي وصل به إلى السلطة من جهة ومدى الحفاظ على القيم المجتمعية التي تعهَّد مع الشعب بالحفاظ عليها أو تعزيزها من جهة أخرى. مما يعني أنه من الوارد أن يكون النظام السياسي شرعيا في فترة معينة وغير شرعي في فترة أخرى حسب أدائه القانوني وتحولاته القَيمية.

أما عن مصادر الشرعية، فهي تختلف غالبا باختلاف ثقافات الشعوب وتجاربها السياسية. يرى ماكس فيبر أن هناك ثلاثة مصادر أساسية للشرعية السياسية في مختلف الأنظمة، وهي:

- المصدر النابع من التراث والتقاليد (الشرعية التقليدية).
- المصدر النابع من الشخصية الكاريزمية أو التاريخية (الشرعية الكاريزمية).
- المصدر النابع من سلطة العقل والقانون (الشرعية العقلانية-القانونية).

2.1 ثانيا: الخطاب السياسي: مفهومه وأساليبه وعلاقته بتوليد الشرعية السياسية.

أثناء سعي النشاط السياسي لاستقطاب أكبر قدر من المؤيدين لرؤيته ورسالته وأهدافه، فإنه يحتاج للتواصل مع الغير وصياغة ألفاظ ومضامين تتماشى وأهداف السياسيين من جهة، وطبيعة الجماهير من جهة أخرى. وهنا بالضبط يظهر "الخطاب السياسي".

يختلف الخطاب السياسي عن غيره من الخطاب الوعظي أو البلاغي أو العلمي أو الفلسفي مثلا بكونه شاملا لجميعها، أي يستطيع توظيف كل هذه المجالات من أجل الوصول إلى هدفه الاستقطابي. وكذا يتميز بكونه يخدم المشروع السياسي لحامليه والساعي إلى تبرير شرعية التواجد في السلطة أو تبرير الوصول إليها. بالإضافة إلى كونه

استهلاكيا وليس معياريا لأنه لا يُصاغ وفق معايير ثابتة وشاملة بل وفق معطيات وأحداث وسياقات معينة تحيط بالجو السياسي لكل خطاب على حدة.

يمكن إذن تعريف الخطاب السياسي حينها بالقول:

"إنه ذلك النوع من فنّ الخطابة الذي يحمل مشروعا سياسيا يهدف إلى الاستقطاب وإقناع المتلقّين بأهميته أو حتى بمصيريته لكي يتّبعوه أين يستعمل مختلف الوسائل التواصليةمع الجماهير لتحقيق هذا الهدف بالذات".

فمن خلال هذا التعريف يتوضح ما يأتي:

- طبيعة الخطاب السياسي: حيث ينتمي لفن الخطابة بالدرجة الأولى.
- ميزة الخطاب السياسي: إذ يحمل مشروعا سياسيا بالأساس. فإن كان خاليا من ذلك فلا يعتبر خطابا سياسيا.
- هدف الخطاب السياسي: استقطاب وإقناع المتلقين.
- وسيلة الخطاب السياسي: الدعاية بشتى وسائلها وأنواعها.

إذن فالخطاب السياسي هو نوع من عمليةالتواصل التي تصل الجسر بين المرسِل والمستقبِل ووسيلة الإرسال أيضا. فهذه الثلاثية لا تنفك عن بعضها بعضا.

وهذا يعني أن فهم الخطاب السياسي ليس معزولا عن فهم وسائله أولا، وأولها هي الدعاية (البروباغاندا) وشتى الأساليب التي يراها السياسيون ضرورية في إقناع الجماهير عبر مشاركتها في عملية (الاتصال السياسي) أو (التلاعب) بها على حد سواء. وهنا بالذات لا بد من التفرقة بين ثلاثةمفاهيم أساسيةوهي: (البروباغاندا) و(الاتصال السياسي) و(التلاعب).

إن البروباغاندا تقوم على التدفق المستمر للمعلومات الموجَّهة أحادية المنظور في أسماع وأبصار المتلقين دون منح أي سبيل لمناقشتها أو تقييمها موضوعيا، مع ربط هذه الدعاية بقيم معينة تعتبر مقدسة عند الجماهير أين يصعب نقدها بشكل علني مما يمارس ضغطا نفسيا على بعض أفراد الجموع ممن يسعون لرفض المضامين السياسية

أو الفلسفية التي تحملها تلك البروباغاندا. ثم إن الاتجاه الهندسي للبروباغاندا هو اتجاه عمودي تراتبي من القادة في الأعلى إلى الجماهير في القاعدة.

أما الاتصال السياسي فهو قائم على التفاعل بين مختلف الفاعلين الذين يشكّلون الفضاء العام لتداول وجهات النظر المختلفة حول القضايا الاجتماعية المطروحة دون أن يتم أخذ خطاب أيّ منهم كخطاب يحمل نتائج معيارية في حالة رفضه –عكس البروباغاندا التي قد يترتب مثلا عن نقدها تخوينٌ لشخص الناقد–، "فتحديد الاتصال السياسي وفق ما اقترحه (دومينيك بولتون Dominique Wolton) في إحدى أول أعداد دورية (هيرمي Hermès) هو الفضاء الذي تُتَداول فيه خطابات ثلاثة فاعلين لهم شرعية التعبير السياسي علنياً، وهم: رجالات السياسة، والصحفيين، والرأي العام عبر سبر الآراء (..) وهنا يكون الاتصال السياسي عبارة عن بناء نظري ديمقراطي مثالي لأن إمكانية التصادم بين الخطابات الثلاث –لرجال السياسة والصحفيين والرأي العام– ليست سوى مؤشرا على اعتراف كل طرف بالآخر."[1] فهو إذن من ناحية الاتجاه الهندسي يعتبر أفقيا بين الفاعلين والجماهير.

بيد أن هناك من يرى بأن (الاتصال السياسي) ليس سوى شكلا جديدا لأسلوب (التلاعب) بالجماهير عبر الخطابات السياسية في النظم الديمقراطية، فيصفها (فيليب بريتون Philippe Breton) بأنها "عنف غير مباشر، ومتخفٍّ، ومنافق، والتي هي في جوهرها عبارة عن عنف إغرائي وفاتن"[2].

وهنا يظهر المصطلح الثالث للخطاب السياسي وهو (التلاعب). وعليه فإن البروباغاندا إذا كانت دعاية موجهة ومركَّزة هدفها توجيه المتلقي نحو رؤية أحادية، فإن الاتصال السياسي هو التفاعل الأفقي بين فاعلين مختلفي التوجهات والطبقات هدفه فرض التوازن بين مختلف الفواعل السياسية. أما التلاعب فإنه عملية بإمكانها الجمع بين الاتصال السياسي من جهة والدعاية من جهة أخرى أين يتم الادعاء بالتفتح على الآخر ظاهريا بينما يتم توجيهه بسيل من الرسائل المركزة والمعلومات التظليلية نحو رؤية أحادية.

[1]: Caroline Olivier-Yaniv, « **Discours politique, propagande, communication, manipulation** », Mots, Les langages du politique, (n° 94, Novembre 2010),p32.
[2]: Ibid, p p33-34.

فالخطاب السياسي إذن يتميز بالدلالات الرمزية والقابلية العالية للتأويل والبراغماتية الشديدة والتوظيف المتعدد للألفاظ في حقول دلالية متعددة، إذ مثلا قد يستحضر التاريخ بكل ما يحمله من رمزيات وإرث معنوي لكي يوظفه في سياقات راهنة بشكل يوحي للمتلقي بأن التاريخ يعيد نفسه، أو أن اللحظة الراهنة لا تختلف عن اللحظات الماضية في الأهمية، أو أن مصير اليوم يتشابه مع مصير الأمس، أو غيرها من المعاني المستهدفة التي توجه الجماهير نحو قناعة معينة مشتركة من خلال ربطها بذلك التاريخ المشترك أيضا.

إذن فالفواعل السياسية إذ ترى حاجتها إلى نيل الشرعية الكافية التي تؤهلها للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها فإنها تستعمل الخطاب السياسي بشتى أساليبه (الدعائية والاتصالية والتلاعبية). وهذا يعني أنه فِعلاً كلما كان الخطاب السياسي أنفذ تأثيراً، كان أكثر قدرة من الآلية القانونية على توليد الشرعية.

2. المحور الثاني: مقارنة بين خطاب الشرعية في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

1.2 أولا: الشرعية السياسية في الخطاب السياسي الألماني النازي.

من زاوية العمق التاريخي فقد كانت للحرب العالمية الأولى تأثيراتها المعمقة في التوجه الذي اتخذه هتلر لاحقا، ومن أمثلة ذلك:

- أن معاهدة فرساي وضعت قيودا على تطوير القوات الألمانية.
- وأن الدعاية الألمانية كانت ضعيفة في مواجهة الدعايات المضادة.

الأمر الذي جعل النازيين ينشؤون منذ سنة 1933م وزارة الدعاية المختصة في البروباغاندا. فضلا عن تطوير الجانب العسكري أيضا ليتماشى والطموحات النازية.

"بالرغم من أن الدعاية الإيطالية سبقت الدعاية الألمانية، إلا أن الأخيرة تميزت بالتنظيم الدقيق الذي جعلها في وقت من أوقات الحرب أقوى الدعايات، إذ أنها استطاعت أن تستفيد من كافة الدراسات المرتبطة بالدعاية السياسية في العالم، وأن تستغل كل عنصر من عناصرها استغلالا تاما، وخاصة العوامل النفسية التي اهتموا بها

اهتماما بالغا، ليتعرفوا من خلالها على سيكولوجية الشعوب، وبالتالي يستطيعون التعامل مع كل شعب طبقًا لمدى تقبله لدعاياتهم المكثفة"[1].

من الناحية الابتسمولوجية فإن الخطاب النازي كان قائما على مفهومية التفوق الآري والإرث المسيحي القديم والثنائية الأنطولوجية للوجود.. أما من الناحية الجيوبوليتيكية قد استعان هتلر حتى بالخبراء الجيوبوليتيكيين مثل "هاوسهوفر Haushofer" لوضع مخططات استراتيجية بعيدة المدى للإمبراطورية المنشودة.

انطلاقا من كل ذلك تشكل الخطاب النازي آنذاك وفق المؤشرات والقيم الآتية:

- الديمقراطية الاجتماعية.
- الإرث الثقافي والفكري للإمبراطورية الرومانية المقدسة.
- التفوق القومي.
- دولة الألف سنة.

جعل كل ذلك خطاب السياسيين النازيين يقوم على الشرعية التاريخية والقومية بالأساس.

2.2 ثانيا: الشرعية السياسية في الخطاب السياسي الأمريكي.

في الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدعاية الإعلامية تقوم على الوسائل الحديثة في التواصل واتخاذ الفضاء العام كبعد من أبعاد الاتصال السياسي، مع نشر مكثف للأفلام والملصقات والنشاطات والمسرحيات والبرامج التي تخدم التوجه العام للإدارة الأمريكية بقيادة فرانكلين روزفلت آنذاك.

أولا لقد رفع فرنكلين روزفلت المنتمي للحزب الجمهوري شعار "عهد جديد New deal" أثناء حملته الرئاسية الأولى في سنة 1933م، مما يشير إلى مؤشرين محتملين: الأول وهو العمق المسيحي المتطابق مع نسخة "العهد الجديد" –أي الإنجيل– من كتابهم المقدس. والثاني هو النهج الجديد الذي كرسه اقتصاديا أين ركز بشدة على مسألة "الرجل المنسي" أي الفقير وقدم برنامجا سياسيا–اقتصاديا لخلق الثروة مما أكسبه تأييدا شعبيا كبيرا من

[1]: خالد محمود الكومى، **الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية في ضوء التحدي الصهيوني**، ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1986م)،ص ص 140-141.

طرف الجماهير الأمريكية التي جعلته أول وآخر رئيس أمريكي يتم انتخابه لثلاث عهدات رئاسية متتالية من 1933 إلى 1945م.

وقد تأسس الخطاب السياسي الأمريكي آنذاك على:

- مفهوم العدالة الاجتماعية.
- قيمة الحرية –وهو السبب الذي جعل روزفلت يتخلى عن إبداء أي موقف مؤيد للحركة الصهيونية عكس سابقيه-.
- فكرة السلم العالمي وإنشاء "الأمم المتحدة" والتي تحققت فيما بعد.
- المحورية الاقتصادية في الشأن السياسي والاجتماعي.

لقد أكسب كل ذلك شرعية إضافية للإدارة الأمريكية تحت إشراف الرئيس روزفلت، فضلا على أن بعض مواقفه المضادة حتى لبعض قرارات حزبه الجمهوري جعلت العائلات السياسية الأخرى المنتمية للتيار الديمقراطي مثلا تقف موقفا أقل معارضة له.. وحينها "أحس المجتمع بالأمان وتأكد المهاجمون قبل المؤيدين بصدق وعود فرانكلين وصوابها".[1]

كما أن الفضاء العام في أمريكا كان أكثر تفتحا من ألمانيا وهذا ما جعل المصداقية أكبر بحكم التفاعل الأفقي بين الفضاء العام والإعلام وصناع القرار، بينما كانت وجهة الاتصال السياسي في ألمانيا النازية عموديا يصدر من صناع القرار نحو الجماهير مباشرة دون تفاعل متبادل وهذا بسبب فرض الرقابة النازية بشكل أكثر حدة.

الخاتمة:

في الأخير يمكن الاستنتاج أن الخطاب السياسي يعتمد في آلياته على الكثير من الأساليب التي تستقطب له شرعية من الجماهير، وعلى رأس تلك الآليات هي الدعاية. وقد شهدنا في متن البحث أن ألمانيا النازية والولايات المتحدة الأمريكية قد شهدتا صعود قيادتين في مدة زمنية واحدة [1933-1945م] مما يعني أن المقارنة متطابقة زمنيا. أما من حيث خطاب الشرعية المنتهج في كلا القيادتين، فقد تميز بالتشابه من حيث الظروف الدولية أين كان العالم يعيش على وتر إرهاصات الحرب العالمية الثانية طيلة سنوات وكذا دخولهما معا في هذه الحرب لاحقا

[1]: أحمد خضر، **فرانكلين روزفلت إلى القمة على كرسي متحرك**، دار المعارف، القاهرة، ص43.

من 1939 إلى 1945م، وكذا التشابه من حيث استعمال الدعاية كأسلوب من أساليب التأثير على الجماهير والرأي العام المحلي والدولي وإلحاق الهزيمة النفسية بالآخر. ولكن يكمن الاختلاف في نقاط محورية جدا من أهمها حضور العنصر الحضاري والتاريخي والإيديولوجي في الخطاب الألماني النازي، بينما غاب ذلك في الخطاب الأمريكي الذي استحضر الخطاب الاقتصادي بالدرجة الأولى. وأيضا كان الخطاب القومي والعنصري محوريا في الخطاب السياسي بألمانيا بينما كان الخطاب الاجتماعي هو الأساسي في أمريكا، ومن زاوية أخرى أيضا فإن الهدف الإمبراطوري كأساس في الخطاب السياسي الألماني للاستقطاب الجماهيري في الدعاية النازية قابله مفهوم السلم العالمي في الخطاب الأمريكي.. كل ذلك جعل من هذين الأنموذجين رائدين في العالم في مجال الخطاب السياسي أين يمكن ملاحظة أن الكثير من النماذج السياسية تتبنى هذين الأنموذجين في صياغة خطاب الشرعية.

وعليه فإن الفرضية الأولى القائلة أنه: "لا توجد علاقة بين الخطاب السياسي كمادة استهلاكية متغيرة، والشرعية السياسية كجوهر قانوني ثابت"، هي فرضية منفية، إذ قد ثبتَ في متن البحث أن القانون لوحده يقدم فقط آليات الشرعية وإجراءاتها، لكن الخطاب السياسي قد مكن القيادة النازية الألمانية من تجاوز الإشكالات القانونية وجعل الجماهير تُستَقطَب نحو المضمون السياسي الذي يتضمنه الخطاب أكثر من تساؤلها عن الجانب القانوني لشرعية قيادة هتلر.

يؤدي هذا لإثبات الفرضية الثانية منطقيا والتي تنص على أنه: "كلما كان الخطاب السياسي أنفذ تأثيراً، كان أنفذ من الآلية القانونية في توليد الشرعية". وهذا ما كشفته الدراسة في جانبها التاريخي، إذ لاحظنا ذلك في ألمانيا النازية كما لاحظنا ذلك أيضا في إدارة فرنكلين روزفلت بأمريكا أين تمكن بخطاباته المفعمة بالقيم التي سبق ذكرها إضافة إلى إجراءاته الاقتصادية والاجتماعية الناجحة من كسب ثلاث عهدات رئاسية متتالية لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

- قائمة المراجع:

- **بالعربية:**

أ. الكتب:

1- ابراهيم، سعد الدين. هلال، علي الدين. **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م.

2- يحياوي، محمد جمال. **حول الطبيعة البشرية والنظم السياسية**، دار المعرفة، الجزائر، 1990م.

3- طاشمة، بومدين. **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م.الكيالي، عبد الرحمن.**الموسوعة السياسية**، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1993م، ط2.

4- بن خلدون، عبد الرحمن. **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار القلم، بيروت، ط11.

5- خضر، أحمد. **فرانكلين روزفلت إلى القمة على كرسي متحرك**، دار المعارف، القاهرة.

ب. الدوريات:

1- عبد القادر، حسين. "**الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية– الواقع والمأمول**"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، (المجلد 06، العدد 02، 2017م).

ج. الرسائل الأكاديمية:

1- الكومى، خالد محمود. **الوظيفة الدبلوماسية والدعاية الخارجية في ضوء التحدي الصهيوني**، ماجستير غير منشورة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1986م).

- **بالفرنسية:**

- Revues :

Olivier-Yaniv,Caroline. « **Discours politique, propagande, communication, manipulation** », Mots, Les langages du politique, (n° 94, Novembre 2010).